

التربية وحقوق الإنسان

أ.م.د. غادة علي هادي جعفر

جامعة بغداد- كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية

Email: Ghada.ali@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

الملخص

تُعد التربية على حقوق الانسان من أهم وسائل احترام حقوق الانسان، لأن تربية جيل متشبع بثقافة حقوق الانسان يمكنه ان يجسد مبادئها في كل تصرفاته، إذ أشارت العديد من الدراسات الى انه لم يعد كافياً لضمان احترام حقوق الانسان مجرد الدفاع عن حقوقه بعد انتهاكها أو الإخلال بها أو الانتقاص منها وذلك نظراً لكثرة حدوث تلك الانتهاكات وشيوع ذلك الإخلال وهذا الانتقاص، الأمر الذي يصبح معه من المحتم نشر وتعميق المعرفة بمفاهيم حقوق الانسان.

إن قضية حقوق الانسان هي قضية وعي ومعرفة بتلك الحقوق وممارستها. وان هذه المعرفة هي الخطوة الأولى التي تتيح للأفراد من استيعاب هذه الحقوق وما يترتب عليها.

ان التوجيه الصحيح لأزمة حقوق الانسان يتمثل في التربية التي تصنع الارادات الانسانية، وترسيخ قيم ومبادئ حقوق الانسان في تكوين ذات الانسان، وتجعلها أركاناً أساسية في بنيته. وللتربية آلياتها المتعددة في مواجهة تلك الازمة، منها تعليم حقوق الانسان في دور الحضانه والمدارس الابتدائية والثانوية ومن ثم الجامعة، إذ ان معايشة مفاهيم حقوق الانسان من الطفولة الى الشباب وممارستها تُعد أمراً ضرورياً لتعلمها وفهمها.

الكلمات المفتاحية (التربية، حقوق الانسان، المؤسسات التعليمية، الاساليب التربوية)

Education and human rights

A.M.D. Ghada Ali Hadi Jaafar / College of Education Ibn Rushd for Human Sciences

Abstract

Human rights education is one of the most important means of respecting human rights, through raising a generation imbued with a culture of human rights that can embody its principles in all its actions. Many studies have indicated that it is no longer sufficient to ensure respect for human rights just defending their rights after they have been violated, violated or derogated from, due to the

frequent occurrence of such violations and the prevalence of such violation and derogation, which makes it imperative to spread and deepen knowledge of human rights concepts. . The issue of human rights is an issue of awareness and knowledge of those rights and their practice. This knowledge is the first step that allows individuals to understand these rights and their consequences. The correct direction of the human rights crisis is represented in education that makes human wills, and instilling human rights values and principles in the formation of the human being, and making them basic pillars of his structure. Education has its many mechanisms in the face of this crisis, including teaching human rights in nurseries, primary and secondary schools, and then the university. Experiencing and practicing human rights concepts from childhood to youth is essential to learning and understanding them

Keywords (education, human rights, educational institutions, educational methods)

المقدمة:

تعد قضية حقوق الإنسان واحدة من أكثر القضايا التي تشغل العالم اليوم بمختلف دوله وشعوبه ودياناته وجنسياته وبيئاته ، ولهذه الحقوق منزلة رفيعة في أفئدة البشر على مر العصور لأنها أسمى ما يتطلع إلي المرء وينشد تحصيله.

ولم تعد قضية حقوق الإنسان قضية فردية تعالج في نطاق القوانين والأنظمة الداخلية، بل أصبحت قضية عالمية تهتم كل البشرية ونالت قدرا كبيرا من الدعم والتأييد من قبل معظم حكومات وشعوب العالم والمنظمات الدولية بل انها أضحت شرطا أساسيا لممارسة الديمقراطية؛ وأصبحت الشغل الشاغل لكل حكم أو نظام يطمح إلى تحصين نفس بالشرعية والديمقراطية وإبعاد تهمة التسلط والديكتاتورية عن ممارسات .

تفيد الأدبيات التربوية أن مؤسسات التعليم لا يجب النظر إليها على أنها مجرد وسيلة لمعاودة الانتاج الاجتماعي والثقافي، بل يجب النظر اليها كقوة تغيير ومقاومة لتحقيق التحرير الفردي والاجتماعي واقامة المجتمع الديمقراطي على أساس العدالة والمساواة والكرامة الإنسانية، لذا قد تعالت نداءات علماء التربية داعية إلى ضرورة أن تعمل التربية على تحرير الانسان من التسلط والقدرة على مواجهة الآخرين وعدم الخوف من الاختلاف والنفور من القمع، الذات واستقلالية التفكير وتربيته على احترام الانسان والدفاع عنها.

1-التربية ومفهوم حقوق الانسان:

لقد أدركت كثير من المجتمعات المعاصرة أن دعم الحياة المدنية السليمة ليطالب إتاحة التعليم للجميع دون تمييز، وكذلك الاهتمام بنشر الثقافة المدنية والديمقراطية وتعزيز قيم المواطنة والانتماء والتحرر من كافة القيود التي تكبل الحريات وتقيد ثقافة الإبداع والابتكار

يؤكد سودر على ثلاثة افتراضات مهمة أولاً: أننا لا نولد مزودين بمعرفة عملية بحقوقنا ومسؤولياتنا كمواطنين في مجتمع ديمقراطي فتلك أمور يجب تعلمها إذا كان لأي شعب أن يحكم نفسه بشكل ينم عن الحكمة، وثانياً أن المكان الذي يتم فيه تعلم تلك الأمور المؤسسات التعليمية، وثالثاً أنه يتحتم في هذه الحالة إعداد المعلمين للوفاء بهذه المهمة .

لقد بات الاهتمام بتعليم الديمقراطية والمواطنة وحقوق الانسان والتربية المدنية يمثل إحدى السمات المميزة للمجتمعات المعاصرة، وتعد الثقافة المدنية من الأطروحات الرائجة التي طرأت على الساحة الفكرية والسياسية في الآونة الاخيرة وصاحبت افرازات الثورات التي اكتتفت العالم في السنوات الاخيرة، بل اصبحت من أهم مقومات المجتمع المدني، بل يمكن القول أن أهم وظائف المجتمع المدني يتمثل في " إشاعة ثقافة مدنية ترسي في المجتمع احترام قيم النزوع للعمل التطوعي والعمل الجماعي، وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخر وإدارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاضد والتنافس والصراع السلمي

الثقافة المدنية عملية تثقيفية توعوية تستهدف توعية الأفراد واكسابهم معارف ومهارات وقيم واتجاهات حول المواطنة المرتكزة على منظومة الحقوق المدنية والسياسية وايضاً العمل التطوعي، كما تتضمن الثقافة المدنية مجموعة القيم والمهارات اللازمة للممارسة المدنية، ومن اهمها:

1. الايمان بالمساواة والاعتراف بحقوق الآخرين على اختلاف تنوعهم وتعارض مصالحهم في الحياة والمشاركة الفاعلة والنشطة.
2. امتلاك وعي وآليات الدفاع النشط عن الحقوق التي يكفلها القانون والدستور.
3. ادراك أن لا حكم مطلق، بل هو مشروط بعقد اجتماعي بين الحاكم والمحكوم.
4. احترام الاختلاف والتنوع بين الثقافات والعقائد والأيديولوجيات والتسامح مع المغاير والاعتراف بحقه في الوجود.
5. ممارسة واحترام الديمقراطية وحرية التعبير في كافة أشكال التعامل والعلاقات (سعد، والشاماني، 2012: 61).

ويرى إنجهاارت أن الدولة التي تتمتع بمستوى عال من التوجهات الثقافية المدنية تكون أقرب إلى تبني الديمقراطية على المدى الطويل أكثر من دول أخرى تتمتع بمستويات أقل من هذه التوجهات واضعين في الاعتبار أهمية العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة (حسن، 2008: 88).

2-يرتكز مفهوم حقوق الانسان على ثلاثة محاور اساسية:

1. الانسان المنفع بالحقوق: وهو يختلف عن "الفرد" لان كلمة "فرد" تجعل من الشخص مجرد ذات جسدية، في حين ان عبارة "انسان" تنطوي على الجسد والفكر والكرامة.

2. نوعية الحقوق وخصائصها: هناك مقترحات عدة لتصنيف حقوق الانسان، منها:

أ. المعيار قانوني: يميز بين الحقوق الاساسية والحقوق الاخرى.

ب. المعيار الزمني: وهو تقسيم حقوق الانسان الى ثلاثة أجيال: الأوليتمثل في الحقوق السياسية والمدنية، والثاني يتمثل في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أما الجيل الثالث فيتمثل في بحقوق التضامن الانساني.

ت. حماية الحقوق: لإقرار حقوق وحريات يجب ان تتم حمايتها على المستويين الوطني والدولي. من أساليب الحماية هناك الحماية بواسطة القانون حيث تشرع قواعد قانونية تكفل التمتع بحقوق الانسان بصورة فعلية. مثل الحماية بواسطة التربية والتعليم لضمان نشر ثقافة حقوق الانسان، والتربية عليها وجعلها سلوكاً يومياً للأفراد (محمد و محمد، 2019: 8).

3-أهمية التربية في تعليم حقوق الانسان

ما إن تنتاب الشعوب المحن وتعصف بها الأزمات حتى تستمسك .بالتربية ملاذاً ومخرجاً، ولأهميتها يان الحكومات والدول على اختلاف فلسفاتها ونظمها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية توليها جل اهتمامها فسقوط الأمم وتقدمها منوط بالتربية، فهي من يعول عليها تكوين الأجيال وهي وسيلة البقاء والاستمرار (مهدي، 2014: 5).

التربية على حقوق الانسان تعني كل السبل التي تؤدي الى تطوير معرفة ومهارات وقيم حقوق الانسان وفهم المتعلم لهذه الحقوق ومبادئها التي يشكل عدم مراعاتها مشكلات المجتمع.

وهذا يعني ان التعليم يتم بالجمع بين النظر الى المحيط مع التركيز على الفرد من منظور اكتساب المعرفة والقيم والمهارات مع أفراد عائلته ومجتمعه.

ان التربية على حقوق الانسان فعل تربوي يومي طويل النفس على وجهات متعددة، تهدف بالاساس الى تكوين مواطنين واعين بحقوقهم قادرين على ممارستها والدفاع عنها (التميمي، 2012: 11).

والمأمل لأبعاد حقوق الإنسان يجد أن هناك صلة عميقة بين هذه الأزمة والتربية، فالأزمة ليست أزمة نصوص، إنما هي أزمة نفوس العلة تكمن في الإنسان نفسه ، وفي تربيته وإعداده ليعيش حياته على

نحو يمكنه من احترام هذه الحقوق وممارستها في واقع حياته وبغير التربية تظل حقوق الإنسان وحياته شعارا نظريا بعيدا كل البعد عن التجسد في الواقع.

كما نبهت دراسات عديدة إلى ضرورة تدريس حقوق الإنسان، معتبرة أن من شأن ذلك .أن ينشر الوعي بها بين صفوف الطلاب، إذ أن عددا كبيرا من هؤلاء الطلاب ينتقلون إلى مواقع المسؤولية في المستقبل ، ولذلك .فان زويدهم بالمعرفة عن حقوق الإنسان، وإثارة حماسهم لها يُعد أحد سبل حماية هذه الحقوق.

لقد أدرك الساسة والمفكرون أن حقوق الإنسان لا يمكن أن تعطي ثمارها عبر اللوائح والقوانين النازمة لها، وإنما من خلال تنشئة الطلبة على حقوق الإنسان التي يجب أن تقام عليها حياتهم وبذلك .تصبح التربية على حقوق الإنسان ضرورة قصوى لمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان لأنها المسؤولة عن ترسيخ الضمير لدى كل إنسان والذي يوجهه دائما لاحترام هذه الحقوق.

كما أن معاناة البشرية من التكتيل والتعذيب والإبادة جعلت، وحتمت من تدريس قيم حقوق الإنسان، فتدريس هذه الحقوق يعد مطلبا استراتيجيا أمميا دعت إليه الأمم المتحدة من خلال منظماتها المتخصصة.

ومن هنا ظهرت دعوى اليونسكو إلى ضرورة تعزيز هذه الحقوق من خلال النظم التعليمية والتربوية، وعلى جميع مستويات التعليم ومختلف مراحلها لما يسمى بحقوق الإنسان، وحياته تنفيذا لتوصيات المؤتمرات ، والورش، والندوات عالميا، وإقليميا، ووطنيا التي عقدت في هذا الشأن.

كمؤتمر بال عام 1993 والمؤتمر العلمي لحقوق الإنسان في فيينا 1993 والمؤتمر الإقليمي حول التربية على حقوق الإنسان في إفريقيا المنعقد في داكار عام 1991 ، والمؤتمر الإقليمي لآسيا والباسفيك حول التعليم من أجل حقوق الإنسان بالهند عام 1999 ، والمؤتمر الإقليمي حول تعليم حقوق الإنسان في العالم العربي المنعقد في الرباط عام 1999 ، والمؤتمر الدولي الأول للحركة الغربية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء في عام 1999 ، ومؤتمر قضايا تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان المنعقد بالقاهرة في أكتوبر 2000 (مهدي، 2014: 5).

4- بعض من أساليب التربية العربية الاسلامية:

تنوعت أساليب التربية العربية الاسلامية وتطورت مع تطور المجتمع العربي الالامي وتطور مؤسساته التربوية التي تهدف الى إبعاد الطفل عن أقران السوء وتوفر له بيئة سوية تجعل منه فرداً متزناً سلوكياً وعاطفياً اجتماعياً. ويمكن عرض بعض اساليب التربية العربية الاسلامية:

1. تقليد الأنموذج (القدوة الحسنة):

ان التقليد والمحاكاة أسلوب محبب لدى الطفل ولاسيما في مراحل نموه الولي، فعن طريق هذا الاسلوب يكتب الطفل ألواناً من السلوك تجعله يتسامى عن كثير من العادات والتصرفات غير المقبولة اجتماعياً. وقد أمرنا الدين الاسلامي الاقتداء بالرسول الكريم محمد (ﷺ) بقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ (21).

2. الترغيب والترهيب:

تقوم التربية العربية الاسلامية على استثارة الرغبة الداخلية عند الطفل على التعلم والاجتهاد وتغلب الجانب الترغيبى على الترهيبى، وهو أسلوب ساد تطبيقه في مؤسساتنا التعليمية انطلاقاً من مبدأ ان التربية هي عملية انسانية تعتمد على التوجيه والتشجيع والتعامل المتوازن مع الطفل كونه كائناً يحس ويشعر وينفعل ويتأثر فكانت بهذا قد سبقت التربية الحديثة في الأخذ بهذا الأسلوب التربوي السليم.

3. التربية بالعمل:

يطبق في هذا الأسلوب ما تعلمه الطفل من أسرته أو مدرسته من معارف وسلوكيات وتوظيفها في حياته العملية مستعيناً بذلك بمعلمه أو مؤدبه فأنماط السلوك لا يكتسبها الفرد إلا اذا قام بتطبيقها وأصبحت عادة لديه وبذلك يقول عز وجل ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَعْمَلُونَ﴾ (2).

4. التربية باللعب والرياضة:

يعد اللعب والرياضة أسلوباً مناسباً للتربية العربية الالامية، فالفروسية وركوب الخيل والسباحة أنماط من التربية البدنية كانت شائعة في المجتمع العربي الاسلامي. وقد شجع المسلمون أبناءهم على ممارستها والتخلق بأخلاقها وكان ذلك أمراً ضرورياً لمواجهة متطلبات الجهاد الذي يعتمد على القوة البدنية فضلاً عن القوة العقلية (الخرجي، 2009:70).

5. المعلم في التربية على حقوق الانسان:

إن مواقف المعلم ووعيه وثقافته تمثل عاملاً رئيسياً في عملية التربية على حقوق الانسان. المعلم الناجح في مجال التربية على حقوق الانسان أو ذاك الذي يمتلك المعارف الاساسية النظرية منها، والتطبيقية وله القدرة على استعمالها وتطويرها في السياق المناسب لبلوغ الاهداف المرسومة. فالأداء المميز للمعلم يتركز في الآتي:

1. وعي المعلم بأهداف التربية على حقوق الانسان.

2. وجود حوافز انسانية لدى المعلم توجه سلوكه في الصف.

3. كفاية مهنية عند المعلم تؤهله لتنظيم الصف الدراسي وتحديد مضامين التدريس وهيكلته مما يكون له التأثير المباشر في مردوده الفردي.
4. استعمال وسائل مبتكرة لتسهيل الحولر والنقاش في الصف
5. تجهيز غرفة الصف بعناصر التزيين المختلفة من صور ومعلقات وعبارات دالة.
6. توظيف الملصقات في العملية التعليمية.
7. ترجمة الأهداف العامة للتربية على حقوق الانسان الى أهداف نوعية - إجرائية.
8. ضبط المحتوى المعرفي للدرس وتحديد عناصره الأساسية.
9. تصميم الأنشطة التعليمية الملائمة بما في ذلك أنشطة التقييم.
10. تهيئو وسائل الاتصال التعليمية الناجعة (محمد و محمد، 2019: 8).

6- الجانب التربوي لثقافة حقوق الانسان:

تعد مؤسسات التربية بشكل عام الحاضن الفعلي للإنسان، لأنها تشكل شخصيته بمكوناتها العقلية والاجتماعية والنفسية والروحية، وهذا ما أكسبها أهمية قصوى سواء في غاياتها الكبرى أو عملياتها التربوية والتعليمية، وعند الحديث عن الجانب التربوي يبرز بصورة جلية دور تلك المؤسسات لما له علاقة وطيدة في التنشئة الاجتماعية بكل ما تتضمنه من جوانب اجتماعية وأخلاقية وسياسية وغيرها.

وعند الإعداد لبرامج تعليم حقوق الإنسان لا بد من الأخذ بالخطوات التربوية الآتية:

أولاً: إجراء دراسات مسحية تشخيصية لواقع حقوق الإنسان في المواد الدراسية:

عند بناء أو تطوير أي جانب تربوي تكون البداية دائماً بتحليل الوضع الراهن، ففي ضوءه سيتم الإعداد لمرحلة البناء أو التطوير، وتمثل الدراسات المسحية للمناهج الدراسية الخطوة الأولى لمعرفة واقع المناهج الدراسية وتضمينها مفاهيم حقوق الإنسان، وتجري تلك الدراسات على عينة من الكتب الدراسية بكل محتوياتها، أي بمادتها العلمية وعرضها والصور والرسومات والموضحات والتقويم وغيرها.

ويبرز الهدف من الدراسات المسحية الخاص بحقوق الإنسان في الآتي:

- معرفة مدى تضمن الكتب لتلك المفاهيم.
- تحديد طريقة التضمين هل هي صريحة وواضحة أم ضمنية مستترة؟
- طريقة عرض وأسلوب المحتوى العلمي ومدى مناسبته ووضوحه بالنسبة للمتعلمين.
- الخروج بصورة متكاملة عن المنهج وفق طريقة منهجية علمية.

وعليه فإن المسح الشامل للمناهج الدراسية يجب أن يتضمن:

- الأهداف العامة والخاصة لكل صف.
- المحتوى بما يحويه من مفاهيم وقيم واتجاهات وأنشطة صفية ولاصفية، وصور ورسومات وأنشطة التقويم المختلفة.
- ثانياً: بناء مصفوفة المدى والتتابع لقيم ومبادئ ومفاهيم حقوق الإنسان لدمجها في المناهج والبرامج الدراسية:
- تأتي أهمية مصفوفة المدى والتتابع في أنها تحدد الموضوعات التي سيتم تدريسها خلال المراحل الدراسية سواء على مستوى المنهج الدراسي الواحد أو المناهج بشكل عام مترابط، كما تأتي أهمية مصفوفة المدى والتتابع في أنها تساعد على:
- ضبط المحتوى الدراسي.
- تدرج المفاهيم والموضوعات المطروحة.
- إيجاد التكامل بين الموضوعات.
- منع التكرار بين الموضوعات والمفاهيم.
- تحدد شكل المحتوى.
- لذلك عند إعداد المناهج الدراسية لابد من إعداد مصفوفة المدى والتتابع، فعن طريقها يتم تحديد الموضوعات والمفاهيم بصورتها الأفقية والعمودية وفق تسلسل وتكامل منطقي واضح، وهذا بالطبع يحتم الآتي:
- مراعاة خصائص نمو المتعلمين وقدراتهم الذاتية.
- الأهداف العامة والخاصة للمرحلة والمناهج الدراسية لكل مادة.
- تحقيق مبدأ التكامل بين تسلسل المادة الواحدة أو المواد الأخرى.
- مراعاة مستوى التدرج في عرض الموضوعات من السهل إلى الصعب أو من المحسوس إلى المجرد.
- مراعاة مستوى التدرج في عرض المادة الدراسية في المرحلة الواحدة (من صف لصف آخر) أو (من مرحلة دراسية لأخرى).
- الإعداد وفق الخطط الدراسية وزمنها الدراسي وعدد الحصص.
- حداثة المادة العلمية.
- وقبل تحديد مصفوفة المدى والتتابع لا بد من تشكيل فريق عمل من المتخصصين في المجال التربوي إضافة للمعنيين بحقوق الإنسان من المجالات الأخرى، ثم يتم وضع المصفوفة استناداً لمرجعيات عدة منها:
- مصادر حقوق الإنسان التي تمت الإشارة إليها سابقاً.

- حاجات ومتطلبات المجتمع والأفراد للمعرفة الخاصة بحقوق الإنسان.
 - الدراسات والأبحاث والكتب العلمية الخاصة بحقوق الإنسان.
 - التجارب العالمية والعربية والوطنية في مجال حقوق الإنسان.
 - إصدارات المنظمات العالمية أو العربية كالأدلة الاسترشادية والمرجعيات الخاصة بحقوق الإنسان.
 - ما يصدر من مقترحات وتوصيات المؤتمرات وورش العمل المتعلقة بحقوق الإنسان.
- 7: تضمين مفاهيم حقوق الإنسان في المنظومة التربوية:

يمكن تضمين مفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان في محتوى المناهج الدراسية وفق المدخلين الآتيين:

1. المدخل التكاملي:

يعتمد هذا المدخل على تضمين مفاهيم حقوق الإنسان من خلال محتوى المقررات الدراسية المقررة على الطلاب في مراحل التعليم المختلفة، دون أن يفرد لها مادة دراسية منفصلة.

2. مدخل الأفراد:

يقوم هذا المدخل على تدريس مادة حقوق الإنسان بشكل مستقل، بحيث يتضمن كل ما يتعلق بحقوق الإنسان بشكل مفصل، وقد يكون المقرر في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي أو الجامعي.

من الناحية التربوية بالإمكان استخدام أحد المدخلين أو كليهما، وهذا يرجع لطبيعة النظام التربوي المعمول به في كل دولة وخطتها الدراسية، ويبقى دائماً المضمون والمعالجة العملية هما الأهم.

8-قراءة نفسية في مفهوم حقوق الانسان:

يمكن تعريف حقوق الانسان بانها مجموعة من الامتيازات تتصل طبيعياً بكل كائن بشري يتمتع بها الانسان ويضمنها القانون ويحميها. ان حقوق الانسان نابعة من أهم القيم الاجتماعية الا وهي كرامة الانسان. ان الحقوق الاساسية كثيرة منها: حق احترام الانسان، والحق في العيش والامن، والحق في المساواة، والحق في الحرية، والحق في التملك، والحق في معاملة لائقة. وان مصدر هذه القوق هو الانسان نفسه وهي ليست منه من أحد. وكرامة الانسان جاءت لتعبر عن الاحترام المتبادل بين البشر.

-التربية على المواطنة وحقوق الانسان

مفهوم المواطنة مفهوماً معقداً وغير موحد، ويعود ذلك لطابعها السياسي، والاجتماعي والفلسفي، والايديولوجي وإلى التغيير الحاصل في تعريفها من عقد لآخر ومن ثقافة لأخرى، ومع هذا التعقيد؛ فإنّ الثابت هو أنّ المواطنة تتضمن التزاماً عميقاً وهي علاقة بين الوطن والمواطن يحكمها الانتماء والولاء والمشاركة، الذي لا يمكن أن يتحقق بدون التربية المواطنة وفق مصالح الفرد والمجتمع

ان للمواطنة دوراً كبيراً في ممارسة الحقوق المختلفة وتكريسها، على المستويين الوطني وحتى الدولي. إن التمتع بمختلف الحقوق الأساسية هو الفضاء الأمثل لممارسة المواطنة الحقيقية، كما أن الأنظمة الديمقراطية التي تخضع لسلطة القانون وتضمن مشاركة مواطنيها أنظمة تؤسس لمواطنة فعلية وفعالة. كما تُعد التربية على المواطنة أحد أهم الركائز التي تبني عليها دولة القانون بل يقع على تنشئة الأفراد على ذلك سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً.

إن التنوع الثقافي هو تعدد الرؤى والأشكال والأنماط التعبيرية في المجتمعات، وهذا بحد ذاته إغناء للمعرفة وتنوع روافدها في إطار الوحدة، إذ إن لكل مجتمع أنماطه الثقافية، وتراثه الحضاري الخاص، ذلك أن التنوع الثقافي هو إغناء للثقافات وتعزيز لقدراتها وإكسابها ابعاداً إنسانية، لأن الثقافة في معانيها المختلفة تعني تهذيب السلوك الاجتماعي وتربية الإنسان وتغذيته بالقيم الروحية والوجدانية.

كما ويساهم التعدد الديني والتنوع الثقافي في غرس بذرة التربية للتعايش، كما أنه يتناغم مع منظومة حقوق الإنسان ويساهم في تطويرها، فلا ينبغي أن تتصدى ثقافة لثقافة أخرى، أو أن نجعل من الاختلاف الديني أو العقائدي أو الثقافي ميداناً للصراع والصدام بين أفراد المجتمع أو جعل الاختلاف بين الثقافات وسيلة لهيمنة ثقافة على أخرى، أو الإقرار بثقافة سامية وأخرى متدنية، وثقافة كونية وأخرى محلية، فلا بد من إزالة الحواجز من بين الشعوب والسعي للتقارب والتلاقح بين الثقافات لخلق تنوع ثقافي مبني على المحبة والوئام لا على الصدام والكراهية والصراع.

تحت رعاية الاتحاد العالمي للمؤسسات العلمية UNSCIN نظم مركز جيل البحث العلمي في مدينة جبيل يومي 13 و 14 تموز/ يوليو 2018 ، الملتقى الدولي السنوي للبحث العلمي والذي دار موضوعه عن "التربية على المواطنة وحقوق الإنسان".

ولقد توزعت أشغال الملتقى على سبع جلسات وثلاث ورشات علمية، أكدت على ضرورة تعزيز حس المواطنة والانتماء لدى الأجيال الصاعدة وترسيخ مبادئ احترام الحقوق الإنسانية في ظل الاحترام المتبادل للتنوع الديني والثقافي، من أجل النهوض بثقافة حقوق الإنسان ونشر قيمها وترسيخها وتعزيز وعي المواطنين بها والدفع بالتفكير في كيفية جعل التربية على المواطنة وحقوق الإنسان قضية محورية تعتمد على التعاون بين كل الفاعلين.

البيان الختامي للملتقى الدولي حول التربية على المواطنة وحقوق الإنسان لبنان يوليو 2018

توصلت اللجنة إلى صياغة جملة من التوصيات، نوردها فيما يلي:

أولاً: على المستوى القانوني

1. يجب أن يلعب القانون دور العامل الرئيس في تنمية وتعزيز المواطنة بإدراج أبعادها في جميع التشريعات الوطنية والدولية وتعديل المنظومة القانونية بما يتماشى والتربية على المواطنة.
 2. ضبط معادلة التوازن والتكامل في منظومة الحقوق والواجبات، وذلك من خلال توسيع دائرة الحقوق في مقابل أداء الالتزامات والقضاء على التهميش من كل أنواعه والفساد، والعمل على إيجاد المزيد من الفضاءات التي يحقق فيها الفرد مواظنته، حقوقاً وواجباً.
 3. ضرورة توفير المساواة والعدالة الاجتماعية والقضاء على الفساد، وأشباع الحاجيات الأساسية للمواطنين لخلق لديهم الولاء والشعور بالمسؤولية.
 4. ضرورة احترام مبادئ الشرعية التي تحمي الحقوق والحريات العامة المنصوص عليها دولياً وتعديل القوانين والتشريعات الوطنية بما ينسجم مع مفهوم ومبادئ المواطنة وحقوق الإنسان.
 5. ضرورة حماية الفئات الضعيفة (الأطفال، ذو الاحتياجات الخاصة، النساء) ... وضمان تمتعهم بكافة حقوقهم المختلفة وتوفير آليات فعالة لحمايتهم.
 6. ضرورة تشريع قوانين خاصة بكل فئة من الفئات التي تستدعي الحماية كالأطفال والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة.
- ثانياً: على المستوى التربوي

1. تنمية المواطنة مسألة تربوية بامتياز، تتولى مسؤولية خلقها لدى الأفراد المؤسسات التعليمية بهدف بناء وعي لدى المتعلمين بحقوق المواطنة ومسئولياتها، انطلاقاً مما تم تزويد المتعلم بمهارات المواطنة ومعارفها، زادت فرص مشاركتهم المستقبلية في شؤون وطنهم وارتفعت نسبة انخراطهم بمجتمعهم وتكاثفت درجة ثباتهم التكيفي والنفسي والانفعالي والاجتماعي والخلقي، إضافة صيتهم واعتزازهم بعروبتهم.
2. إيلاء مادة التربية الوطنية اهتمام أكثر من قبل القائمين على اعدادها وتنفيذها عبر إجراء مراجعة شاملة ومدروسة لجميع مقررات المنهاج من حيث الموضوعات وأساليب التقييم حتى تحقيق الأهداف التي وضعت وصيغت من أجلها.
3. نشر مفاهيم الوطنية والمواطنة في سائر المقررات الدراسية ونبذ روح الفرقة المذهبية والقومية والعرقية والمناطقية والابتعاد عن الغلو والتطرف والزج بالدين في الصراعات المختلفة.
4. العمل على تأمين بيئات تعليمية ناجحة في المدارس ليتمكن المتعلم من ممارسة قيم المواطنة الصالحة.
5. العناية بمن يتولون تدريس مادة التربية الوطنية من حيث الاختيار والتأهيل والإعداد والعمل على رفع مستوى أدائهم خاصة على مستوى طرائق التدريس والإلمام الكافي بالثقافات المتعددة.
6. ضرورة ألا يقتصر مفهوم المواطنة والمفاهيم المرتبطة به على مناهج المواد الاجتماعية فحسب، بل تشمل جميع مناهج المواد الأخرى في شكل مفاهيم مدمجة.

7. ضرورة مشاركة المدرّسين في مجال التخصص في ندوات ولقاءات فكرية وثقافية ذات علاقة بقضايا المواطن والمشكلات الاجتماعية المعاصرة لغرس ثقافة المواطنة لدى الناشئة.
 8. تنمية وعي المدرّسين الثقافي والعلمي ليفهموا التغيرات الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.
 9. أن يحرص المدرّس على بلورة مفاهيم وأبعاد المواطنة وقيمتها (الاستقلالية والتفكير الناقد، التسامح والتضامن وقبول الآخر، والانفتاح والتحرر من الأحقاد السياسية والاجتماعية) في صورة سلوكيات يدرّب عليها التلاميذ في الأنشطة الصفية واللاصفية.
 10. ضرورة التربية على المواطنة الايكولوجية واحترام البيئة والحفاظ عليها للأجيال الحالية والقادمة بوصفها من أهم مقومات المواطنة الفعلية.
- ثالثا: نشر ثقافة المواطنة

1. ترسيخ مبادئ وقيم المواطنة داخل مؤسسات التنشئة الاجتماعية بما فيهم الأسرة والمدرسة.
2. ضرورة مساهمة الطبقة المتعلمة والمتقفة في ترسيخ روح المواطنة الفعلية من خلال مساهمتهم الفعالة في نشر التربية على المواطنة وممارستها.
3. توعية المواطنين على أهمية المساهمة في وضع السياسات العامة للدولة وعلى ضرورة مشاركتهم في الشأن العام وأن يشغلوا كل المساحات المتاحة لهم.
4. ضرورة مساهمة منظمات المجتمع المدني في نشر ثقافة المواطنة.
5. تنظيم ندوات ولقاءات حوارية حول المسائل التي تطرحها المؤتمرات الدولية والإقليمية من أجل تعميم النقاش بين القوى السياسية والاجتماعية، حتى تصبح المواطنة جزءاً من برامج عملها وسياساتها.
6. إنشاء شبكة من المؤسسات والجمعيات وهيئات المجتمع المدني المؤمنة بالمواطنة كأساس، من أجل بناء نظام جديد يحقق حرية الإنسان وكرامته والعمل على تفعيل واعتماد المبادئ الأساسية للمواطنة الصادرة عن المنظمات الدولية.
7. مواصلة عقد ندوات ومحاضرات ومؤتمرات متخصصة ودورات تدريبية وتوعوية في مناطق متعددة من الوطن العربي لنشر الوعي بالحقوق الأساسية وبالواجبات الوطنية وبأهمية إشراك كل شرائح المجتمع في القضايا الوطنية.
8. اعتماد برامج اعلامية تُعمم ثقافة المواطنة والحقوق والواجبات التي تؤسس الدولة الديمقراطية من خلال تسخير وسائل الإعلام الحديثة لترويج المواطنة، من اجل إظهار ايجابياتها ومكانها في استقرار العلاقات والتقليل من الاضطرابات والتوترات ومعالجة القضايا الانسانية.
9. تشجيع الباحثين على تعميق أبحاثهم حول المواطنة ونشرها على أوسع نطاق.
10. رفع توصيات هذا الملتقى إلى الجهات المعنية، ونشرها على نطاق واسع من خلال الصحافة والإعلام، ومختلف مواقع التواصل الاجتماعي (بن عمروش، وعبد الوهاب، 2018: 5 - 8).

الاستنتاجات

- من خلال البحث نتوصل الى العديد من الاستنتاجات وهي كالآتي :
- 1- يجب الالتفات الى تضمين مفهوم المواطنة في المناهج التربوية.
 - 2- التأكيد على عمل المؤسسات التربوية من خلال توظيف مفاهيم حقوق الانسان .
 - 3- يجب على المؤسسات التعليمية وغيرها التعريف بحقوق الانسان التي هي مجموعة الامتيازات التي يتمتع بها كل انسان.
 - 4- اهتمام الدول بموضوع حقوق الانسان من خلال مناهجها التربوية والحرص على تنفيذها.

المصادر

- قاسم، مصطفى. (2008). التعليم والمواطنة: واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الخرجي، عروبة جبار. (2009). حقوق الطفل بين النظرية والتطبيق، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع: عمان.
- شكر، عبد الغفار. (2003). المجتمع المدني ودوره في بناء الديمقراطية، دمشق، دار الفكر.
- سعد، احمد يوسف و الشاماني، سند بن لافي. (2012). واقع الثقافة المدنية لطلاب جامعة طيبة وآليات الارتقاء بها: دراسة تقييمية، مجلة العلوم التربوية، مجلد 20، العدد، 2
- حسن، ايمان. (2008). مفاهيم تنموية وقيمة ترتبط بالمجتمع المدني (الثقافة المدنية)، في: أماني قنديل، الموسوعة العربية للمدعم المدني، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- اسماعيل، محمد السيد محمد. (2019). تطوير دور كلية التربية في تنمية الثقافة المدنية لدى طلابها على ضوء أهدافها، المجلة التربوية، جامعة سوهاج- كلية التربية.
- عمار، ايمان حمدي. (2005). المتطلبات التربوية اللازمة لتعليم حقوق الانسان لطلاب المرحلة الثانوية في مصر، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة المنوفية.
- خضر، محمد عبد المحسن. (1988). مسيرة حقوق الانسان في العالم العربي، دار سعاد الصباح، الكويت.
- مهدي، احمد سفيان قائد. (2014). حقوق الانسان في الاسلام التي ينبغي تضمينها محتوى منهج التربية الاسلامية للمرحلة الثانوية في الجمهورية اليمنية، مجلة القراءة والمعرفة، جامعة عين شمس، كلية التربية، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة.
- محمد، بن قطاف و محمد، عمور. (2019). التربية وحقوق الانسان (قراءة سيكو فلسفة). مجلة دراسات اجتماعية، العدد (22). مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية.
- بن عمروش، فريدة و عبد الوهاب، عبد المنعم. (2018). البيان الختامي للملتقى الدولي حول التربية على المواطنة وحقوق الانسان، مركز جيل للبحث العلمي، لبنان.